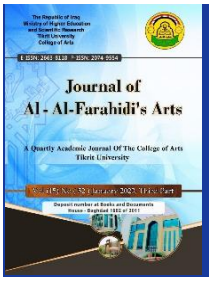

Tikrit University | جامعة تكريت

مجلة آداب الفراهيدي

Journal of Al-Farahidi's Arts

Circular Economy - A Legitimate Economic Vision

الاقتصاد الدائري - رؤية اقتصادية شرعية

Asst. Prof. Dr. Kamil Abdul-Qadir Hussain

Department of Qur'anic Sciences and Islamic Education, College of Education for Humanities, University of Kirkuk

Kirkuk, Iraq

أ. م. د. كامل عبد القادر حسين

قسم علوم القرآن والتربية الإسلامية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كركوك

كركوك، العراق

SUBMISSION التقديم	ACCEPTED القبول	E-PUBLISHED النشر الإلكتروني
20/11/2022	22/03/2023	10/09/2023

P-ISSN: 2074-9554 | E-ISSN: 8118-2663 https://doi.org/10.25130/jaa.15.55.1.19 Vol (15) No (55) June (2023) P (252-266)

ABSTRACT

The circular economy is considered one of the outcomes of sustainable development, which aims to transform from the stereotypical (linear) economic system, which causes many environmental and social problems, the first of which is the depletion of the state's economic resources, and preventing future generations from benefiting from its limited and exhaustible wealth, which is called (from Cradle to grave), i.e. resources (manufacturing, consumption, waste), to the economic system compatible with the environment, and trying to benefit from waste, recycle it, and remanufacture it, which is called (from cradle to cradle), and since the Islamic economic system does not object to Any new thing that is compatible with its broad outlines, it was necessary to have a legitimate vision for this economic system (circular economy) and the extent of its compatibility with the philosophy of Islamic economics, its characteristics and goals. I divided the research into three sections. In the first section, I dealt with the circular economy, its concept, origins, goals and importance, while I dealt with the second section is the relationship of the circular economy to sustainable development, and the third section is devoted to talking about the circular economy from the perspective of Islamic economic thought, while giving examples of Western and Arab countries that have applied the circular economy in their economic life. Then, I concluded the research with the most important results and some recommendations.

KEYWORDS

Linear Economy, Circular Economy, Sustainable Development, Islamic Economy, Waste

الملخص

يُعتبر الاقتصاد الدائري من افرازات التنمية المستدامة، والذي يهدف الى التحول من النظام الاقتصادي النمطي(الخطي)، المتسبب في الكثير من المشاكل البيئية والاجتماعية، وأولها استنفاد الموارد الاقتصادية للدولة، والحيلولة دون استفادة الاجيال القادمة من ثرواتها المحدودة والقابلة للنفاد، وهو ما يسمى (من المهد الى اللحد)، أي موارد (صنع، استهلاك، نفايات)، الى النظام الاقتصادي المتوافق مع البيئة، ومحاولة الاستفادة من النفايات وتدويرها، واعادة تصنيعها، وهو ما يطلق عليه (من المهد الى المهد)، ولما كان النظام الاقتصادي الاسلامي لا يعترض على أي جديد يتوافق مع الخطوط العريضة له، كان لا بد من رؤية شرعية لهذا النظام الاقتصادي (الاقتصاد الدائري) ومدى موافقته لفلسفة الاقتصاد الاسلامي وخصائصه وأهدافه، وقد قسمت البحث الى ثلاثة مباحث، تناولت في المبحث الاول الاقتصاد الدائري مفهومه ونشأته واهدافه واهميته، فيما تناولت في المبحث الثاني علاقة الاقتصاد الدائري بالتنمية المستدامة، وخصصت المبحث الثالث للكلام عن الاقتصاد الدائري من منظور الفكر الاقتصاد الاسلامي مع اعطاء نماذج لدول غربية وعربية طبقت الاقتصاد الدائري في حياتها الاقتصادية، ثم ختمت البحث بأهم النتائج وبعض التوصيات.

الكلمات المفتاحية

الاقتصاد الخطي، الاقتصاد الدائري، التنمية المستدامة، الاقتصاد الإسلامي، النفايات

Copyright and License: This is an Open-Access Article distributed under A Creative Commons Attribution 4.0 License, which allows free use, distribution, and reproduction in any medium provided the original work is properly cited.

المقدمة:

يعاني العالم اليوم العديد المشاكل والازمات البيئية الناتجة عن الاستخدام المفرط للموارد الطبيعية، وما يخلفه من نفايات مسببة تدهور النظام البيئي بأشكاله الثلاثة (البرية والبحرية والجوية)، فكان لزاماً على المجتمع الدولي بمؤسساته ودوله أن يوجدوا جهودهم لإيجاد صيغة اقتصادية اكثر تطوراً تحافظ على البيئة من جهة، وتحول دون استهلاك الموارد والثروات الطبيعية من جهة اخرى، فكان النموذج المقترح والاكثر كفاءة هو الاقتصاد الدائري الذي يحسن من عائدية الموارد من خلال تدوير النفايات والمخلفات والخامات المستخدمة لتصنيع منتجات جديدة ذات قيمة مالية، وفائدة مماثلة، وهو جوهر التنمية المستدامة، فما هي رؤية النظام الاقتصادي الاسلامي للاقتصاد الدائري، وهل هناك مشتركات اساسية معه، ومسوغات تشريعية لقبوله، هذا ما سنتناوله في هذا البحث.

المبحث الأول: الاقتصاد الدائري مفهومه ونشأته واهدافه ومبادئه:

سنتناول في هذا المبحث الاقتصاد الدائري من حيث المفهوم، والنشأة، والاهداف، والاهمية باختصار، وكالآتي:

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الدائري:

ارتبط مفهوم الاقتصاد الدائري بالتنمية المستدامة كونها قائمة بالأساس على المحافظة على الموارد والثروات الطبيعية لأطول مدة ممكنة بحيث تستفيد الاجيال اللاحقة من ثروات بلدانها، لذلك تعددت تعريفات الاقتصاد الدائري وان كان المحتوى العلمي لهذه التعريفات لا يختلف في جوهره عن بعض، ومن هذه التعريفات:

١. نظام إنتاج، تبادل واستهلاك، يهدف الى تحسين استخدام الموارد في جميع مراحل دورة حياة سلعة ما أو خدمة في المنطق الدائري، مع الحد من البصمة البيئية، والمساهمة في زيادة رفاهية الافراد والمجتمعات [١].

٢. مصطلح عام يعني الاقتصاد الصناعي الذي لا ينتج نفايات أو يحدث تلوثاً من بداية تصميمه ومنذ النية في إنشائه، والذي يحتوي على نمطين من تدفق المادة: مغذيات بيولوجية مصممة لكي تعود للدخول في المجال الحيوي بأمان، ومغذيات تقنية مصممة للتدوير بجودة عالية داخل منظومة الانتاج دون ان تدخل المجال الحيوي، فضلاً عن ان تكون قابلة للإصلاح والتجديد منذ تصميمها [٢].

٣. اقتصاد حيوي يهدف الى تغيير الطريقة التي نعيش بها باعتماد التطوير والابتكار في الصناعة والاستهلاك، للاستجابة للقضايا المتعلقة بندرة الموارد وضرورة تقليل النفايات، والاهتمام ببناء سلاسل التوريد، وإعادة الاستخدام وإعادة التصنيع، ومن ثم استبعاد المواد المستهلكة كمخلفات، وابقاء المنتجات لأطول فترة ممكنة واستردادها، ومن ثم اعادة استخدامها للحد من الاثار البيئية والاقتصاد في التكاليف [٣].

مما سبق يمكن تعريف الاقتصاد الدائري بأنه ذلك الاقتصاد الذي يقوم على العقلانية والرشد في انتاج واستهلاك السلع والخدمات بأنواعها كافة، بما يؤدي الى التقليل من استنزاف الموارد والثروات الى أدنى حد ممكن مع الاستفادة القصوى منها، بما فيها من نفايات ومخلفات، ويحفظ الثروة والبيئة بعناصرها المختلفة.

المطلب الثاني: نشأة الاقتصاد الدائري:

يعتبر مصطلح الاقتصاد الدائري من المصطلحات المعاصرة التي بدأت تأخذ حيزاً كبيراً واهتماماً متزايداً من قبل حكومات دول العالم، وخصوصاً المتطورة منها، ويرجع البعض ظهور هذا المصطلح الى الباحث السويسري المتخصص في الهندسة المعمارية والتر ستاهيل في كتابه (من المهد الى المهد) الذي نُشر عام ١٩٨٢، اشار فيه الى اختلاف اهداف الاقتصاد الدائري عن اهداف الاقتصاد الخطي أو ما يسمى باقتصاد الانتاج من حيث المحافظة على الموارد والثروات الطبيعية واعادة تدوير النفايات [٤].

وهناك من يرى ان هذا المصطلح(الاقتصاد الدائري) يرجع في نشأته وظهوره الى كل من ديفيد بيرس وكيري تورنر في كتابهما الموسوم (اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة) عام ١٩٨٩، حيث بينا العلاقة بين الاقتصاد والموارد الطبيعية والبيئة، والطبيعة التكاملية بين النظامين البيئي والاقتصادي، والتمييز بين الاقتصاد الخطي الذي يكون استهلاك الموارد الطبيعية مفتوحا دون ضابط، والاقتصاد الدائري الذي يسعى الى تحسين عائدية الموارد من خلال اعادة تدوير المنتجات والمكونات والخامات المستخدمة بما يضمن الاستفادة منها اكثر من مرة [٥].

ويرى البعض ان نظرية الاقتصادي الامريكي كينيث بولدينج التي تعتبر الارض كسفينة فضاء محدودة الموارد، وهو ما يستلزم نظاماً دورياً عند استعمال هذه الموارد واستغلالها، بما يضمن استمراريتها لأطول فترة ممكنة، واعادة انتاجها، وتُعد هذه النظرية تمثيلاً مبكراً لمفهوم الاقتصاد الدائري [٦].

وفي العموم فإن مفهوم الاقتصاد الدائري يعتبر مفهوماً حديثاً مقارنة بغيره من المفاهيم الاقتصادية.

المطلب الثالث: اهداف الاقتصاد الدائري:

يسعى الاقتصاد الدائري كأي اقتصاد آخر لتحقيق مجموعة من الاهداف المختلفة والتي تتوافق مع رؤيته ونظرته للثروة والبيئة والانتاج، ومن هذه الأهداف [٧]:

١. المحافظة على قيمة الثروات والموارد الطبيعية لأطول مدة ممكنة دون استهلاكها مع فصلها عن النمو الاقتصادي.

٢. التقليل من النفايات بأكبر قدر ممكن من خلال اعادة تدويرها، وادخالها في العملية الانتاجية عن طريق تغيير اساليب الانتاج وانماط الاستهلاك غير المستدامة.

٣. انتاج سلع وخدمات تتميز بالديمومة لمدة طويلة بما يساعد على تخفيض كمية المواد الاولية المستهلكة وتقليل النفايات.

٤. تطوير اساليب الابداع التكنولوجي الاقتصادي النظيف المتوافق مع البيئة بالاعتماد على تقنيات تسمح باقتصاد المواد الاولية واعادة تدويرها لتقليل مخلفات المصانع والمعامل.

٥. الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة في العملية الانتاجية وما يمكن تسميته بصناعة البيئة والصحة.

٦. تغيير آليات الانتاج والاستهلاك غير المستدامة واستبدالها بآليات مستدامة متوافقة مع البيئة والصحة.

المطلب الرابع: مبادئ الاقتصاد الدائري:

يرى البعض ان الاقتصاد الدائري يقوم على ثلاثة مبادئ رئيسية وهي [٨]:

١. الحفاظ على رأس المال الطبيعي من ثروات وموارد وتعزيزه، من خلال حسن ادارة المخزون منه، والموازنة بين تدفقات الموارد المتجددة والانتاج السلعي والخدمي لها، بما يحافظ عليها لأطول مدة ممكنة.

٢. تحسين عائدات الموارد والثروات الطبيعية عن طريق تدوير المنتجات والمكونات بأعلى فائدة وأقل كلفة ممكنة.

٣. تحسين فعالية الانظمة من خلال الكشف عن العوامل الخارجية السلبية.

بينما يرى البعض الاخر ان مبادئ الاقتصاد الدائري هي خمسة بإضافة مبدئين آخرين هما[٩]:

٤. اعطاء الاولوية للمستقبل من خلال انتاج سلع وخدمات ذات مردود مالي جيد وكفاءة عالية مع بقاءه لأطول مدة ممكنة، وامكانية تدويره واعادة استخدامه في انتاج سلع وخدمات جديدة بما يتوافق مع البيئة الصحية للمجتمع.

٥. خلق منفعة متبادلة ما بين المؤسسات والشركات الانتاجية والمجتمع عن طريق تنظيم جميع عمليات

الشركات للانتقال الى الاقتصاد الدائري، وتقديم عروض قيمة جديدة تتوافق معه ومع استراتيجيات المؤسسات المنظمة والموجهة للربح.

المبحث الثاني: علاقة الاقتصاد الدائري بالتنمية المستدامة:

هناك علاقة وثيقة بين الاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة من حيث ان كل منهما يسعى لتحقيق التوازن البيئي عن طريق تجنب الاستنزاف المفرط للموارد الطبيعية، واعادة استخدام النفايات في العمليات التصنيعية والانتاجية لتقليل التلوث البيئي، لذلك سنتكلم في هذا المبحث عن علاقة الاقتصاد الدائري بالتنمية المستدامة من خلال الآتي:

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة واهدافها واهميتها:

سنتكلم في هذا المطلب عن التنمية المستدامة من حيث مفهومها، والاهداف التي تسعى لتحقيقها، واهميتها في تحقيق التوازن البيئي وكما يلي:

الفرع الأول: مفهوم التنمية المستدامة:

رغم الانتشار الواسع لمفهوم التنمية المستدامة منذ ظهوره، إلا ان التعريفات قد اختلفت فيه، وان كانت في جوهرها متفقة من حيث المعنى العام، فمن هذه التعريفات:

١. تعريف وزير البيئة الدنماركي بروتلاند عام ١٩٨٧، الذي عرف التنمية المستدامة بأنها:" تنمية تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الاجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم" (١٠).

وهو من أوائل التعريفات للتنمية المستدامة.

٢. تعريف البنك الدولي بأنها: " تلك التنمية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل، أو زيادته المستمرة عبر الزمن"(١١).

٣. تعريف مؤتمر منظمة الزراعة والاغذية العالمية (FAO) الذي يُعد تعريفاً أوسع للتنمية المستدامة وهو "إدارة قاعدة الموارد وصونها، وتوجيه عملية التغير البيولوجي والمؤسسي على نحو يضمن إشباع الحاجات الإنسانية للأجيال الحاضرة، والمقبلة بصفة مستمرة في كل القطاعات الاقتصادية، ولا تؤدي إلى تدهور البيئة وتتسم بالفنية والقبول" (١٢).

٤. هي التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي، وتساهم في تحقيق أقصى حد من النمو في الانظمة الاربعة السابقة، وان لا يكون له تأثير جانبي على الانظمة السابقة (١٣).

وعُرفت التنمية المستدامة من منظور اسلامي بأنها "الترقية العلمية المتكاملة للمكونات البيئية، والثروات الاقتصادية، والتفاعلات الاجتماعية، بما يضمن استدامتها تبعاً للمبادئ والضوابط الاسلامية" (١٤).

من التعريفات السابقة يتبين لنا ان التنمية المستدامة هي تنمية تراعي حقوق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعية، وتضع احتياجات الانسان الأساسية من مأكل وملبس ومسكن وعمل وتعليم وصحة، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياته المادية والاجتماعية في المقام الأول، مع مراعاة ألا نأخذ من الأرض أكثر مما نعطي (١٥).

الفرع الثاني: اهداف التنمية المستدامة:

حددت الامم المتحدة سبعة عشر هدفاً للتنمية المستدامة في استراتيجيتها المسماة (تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠)، تم نشرها عام ٢٠١٥، إلا إنها يمكن اجمالها بمجموعة من الاهداف البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وهي (١٦):

١. المحافظة على البيئة بأشكالها الثلاثة (البرية والبحرية والجوية) من التغيرات المناخية والكوارث الناتجة عنها، والاستهلاك غير المسؤول للموارد والثروات الطبيعية، دون مراعاة لحق الاجيال القادمة في الاستفادة منها.

٢. القضـــاء على الفقر بجميع اشـــكاله المادي والعلمي والصـــحي، من خلال تأمين حاجة الانســـان في الحصـــول على غذاء صـــحي، وتحقيق الامن الغذائي في المناطق التي تعاني من الجوع والفقر، وضـــمان حصـــول الانســـان على التعليم الجيد من خلال توفير المرافق التعليمية بمراحلها كافة، وتهيئة الكوادر الكفؤة، وان تكون مخرجات التعليم تتوافق مع ســـوق العمل للقضـــاء على البطالة المنتشـــرة بين الشـباب، وتحسـين المجال الصـحي بصـوره المختلفة، وضـمان حصـول الجميع على الادوية واللقاحات بأسعار مجانية أو معقولة تتناسب مع دخل الفرد وقدرته المالية، مع توفير التغذية الصحية له.

٣. تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان عن طريق توفير العمل اللائق لشرائح المجتمع المختلفة، وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، من خلال اقامة البنى التحتية للمعامل والمنشئات الانتاجية، وتحفيز الصناعات وتشجيع الابتكار للخروج من دائرة الفقر.

٤. بناء المدن والتجمعات ذات الطبيعة المستدامة القائمة على استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة للحد من التلوث البيئي، وضمان ادارة النفايات الكيميائية والخطرة بطريقة تقلل من اثارها على حياة البشر والبيئة.

٥. تحقيق العدالة والمساواة بين الافراد في البلد الواحد، وبين البلدان فيما بينها دون تهميش أو اقصاء لأحد، واقامة مجتمعات مسالمة يأمن فيها الفرد على نفسه وعائلته، وبناء مؤسسات فاعلة خاضعة للمساءلة على جميع المستويات.

الفرع الثالث: ابعاد التنمية المستدامة:

هناك ثلاثة ابعاد رئيسية للتنمية المستدامة تتمثل في الآتي:

البعد الأول: البعد الاقتصادي: والمراد به تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة، بما يرفع من مستوى الافراد، من خلال توفير العيش الكريم لهم، وزيادة نصيبهم من الدخل القومي، والحد من الاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية، وخصوصاً في الدول المتقدمة التي يزيد استهلاك الفرد فيها عن الدول النامية بأضعاف مضاعفة [١٧]، عن طريق ايجاد ترابط بين الأنظمة والقوانين الاقتصادية العالمية، بما يكفل النمو الاقتصادي المسؤول، والطويل الأجل لجميع بلدان ودول العالم دون استثناء أو تمييز.

البعد الثاني: البعد الاجتماعي: والمقصود به تحقيق التوازن ما بين الثروات والموارد الاقتصادية الموجودة في الدولة وحجم السكان، ومتطلبات التنمية المستدامة، مع مراعاة حق الاجيال القادمة في تحقيق مستوى لائق من المعيشة من خلال الاستفادة من ثروات البلد، ويتحقق ذلك عن طريق تحسين مستوى الخدمات التعليمية، والصحية الاساسية، وخصوصاً في المناطق الريفية، لتقليل الهجرة الى المدن، وتشجيع الزراعة، وذلك بإمداد الفلاح بالآلات، والمعدات، والبذور، والاسمدة الكيمياوية، واستعمال الطرق العلمية الحديثة في الزراعة، وترشيد استخدام المياه، لتحقيق الامن الغذائي [١٨]، حيث تُعد الهجرة الى المدن من مسببات تركيز النفايات وزيادتها، وكثرة المواد الملوثة التي تكون نتيجتها تدمير الأنظمة البيئية الطبيعية المحيطة بها [١٩].

البعد الثالث: البعد البيئي: ويتعلق هذا البعد بالحفاظ على البيئة، والموارد والثروات الموجودة فيها، ويتم ذلك عن طريق الاستثمار الامثل للأراضي الزراعية، والموارد الاقتصادية والمائية، والمحافظة على أكبر قدر من المساحات الخضراء لتقليل الاحتباس الحراري الذي تسبب في جفاف البحيرات الواسعة، والانهار الكبيرة، وما نتج عنها من كوارث بيئية تهدد المجتمع الانساني ككل [٢٠]، ونصل الى ذلك من خلال إيجاد حلول قابلة للاستمرار اقتصاديًا، للحد من استهلاك الموارد، وإيقاف التلوث، وحفظ الثروات الطبيعية.

ان هذه الابعاد الثلاثة متداخلة مع بعض، ولا يمكن فصلها، كونها مكملة لبعضها الاخر، ولا يمكن تطبيق استراتيجية للتنمية المستدامة من دون ملاحظة متطلبات التنمية للجوانب الثلاثة "الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية.

المطلب الثاني: علاقة الاقتصاد الدائري بالتنمية المستدامة:

هناك علاقة وثيقة بين الاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة، وتظهر آثار تلك العلاقة عند مراجعة اهدافهما، حيث ان كل منهما تسعيان الى [٢١]:

١. الحد من تدهور البيئة، واستنزاف مواردها وثرواتها الطبيعية، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وتقليل الهدر في استهلاك الطاقة، واستخدام طاقة جديدة ونظيفة.

٢. القضاء على الفقر من خلال انشاء صناعات ووظائف بيئية جديدة قائمة على اعادة تدوير النفايات ومخلفات المصانع والمعامل الانتاجية المستدامة اقتصادياً، وبالتالي تقليل التكاليف، حيث من المتوقع توفير ما قيمته ٦٠٠ مليار يورو بحلول عام ٢٠٣٠ في اوروبا وحدها.

٣. يعتبر الاقتصاد الدائري (اقتصاد خدمات) من خلال زيادة عمر المنتجات أثناء الاستخدام، وذلك عن طريق اتباع أساليب الأمان والحفاظ عليها من التلف، وإعادة التدوير للنفايات تعد من أفضل الخيارات الممكنة لإعادة الاستخدام، وبالتالي المحافظة على البيئة من التلف وهو ما يمكن تسميته بالاقتصاد الازرق، وهذا ما تسعى اليه التنمية المستدامة القائمة على انشاء صناعات ومنشآت تتوافق مع البيئة وتحافظ عليها من التدهور.

٤. يسعى الاقتصاد الدائري الى استبدال النظام الاقتصادي الخطي السائد، المتسبِّب في أضرار بيئية واجتماعية كبيرة، ولاسيّما استنفاد الموارد، وسوء استخدامها، باقتصاد يقوم على تحويل أضرار الإنتاج والاستهلاك الى قوة انتاجية حياتية تحافظ على دورات العمل التقنية والبيولوجية التي لها تأثير إيجابي على صحة الإنسان والبيئة، من خلال بناء نظم اقتصادية قائمة على استخدام مواد أمينة، صحيّة ومُغذية، أو موادّ قابلة للتدوير دائمًا، وهذا يتوافق مع ما تسعى اليه التنمية المستدامة من خلال انشاء مشروعات صناعية وتجارية متوافقة مع البيئة ومحافظة عليها.

المبحث الثالث: الاقتصاد الدائري من منظور الفكر الاقتصادي الاسلامي:

تنطلق الرؤية الاسلامية للكون والحياة، من منطلق ان الله خلق الكون لمنفعة البشر بمختلف انتماءاتهم والوانهم، وجعل موارد الارض وثرواتها متاحة للناس كافة، وعليهم المحافظة عليها واستثمارها بما ينفع البشرية، وعدم الاضرار بها، والتعدي عليها بأي نوع من انواع التعدي، لذلك سنتناول في هذا المبحث الرؤية الاقتصادية الاسلامية للاقتصاد الدائري من خلال الآتي:

المطلب الأول: الاقتصاد الدائري في ضوء نصوص القرآن الكريم:

تنطلق الرؤية القرآنية للاقتصاد الدائري من ثلاثة مبادئ رئيسية:

أولاً: مبدأ الأستخلاف والتسخير: وقوام هذا المبدأ ان الله سبحانه وتعالى هو المالك الحقيقي لكل ما موجود في الكون، وان الانسان مستخلف فيه، قال تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [٢٢]، ومن مقتضيات هذا الاستخلاف ان يقوم المستخلَف بما يطلبه منه المستخلِف من واجبات وفق رؤيته للكون والحياة، ولما كانت هذه الارض مسخرة بكل ما فيها لخدمة الانسان بقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ وَٱلْفُلْكَ تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦ وَيُمْسِكُ ٱلسَّمَآءَ أَن تَقَعَ عَلَى ٱلْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِۦٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [٢٣]، وجب على الانسان ان يسعى لعمارتها، ولا يكون ذلك إلا وفق المنهج الرباني الذي وضعه عز وجل، يقول الله تعالى: ﴿ وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَٱسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيْهِ ۚ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ ﴾ [24]، فهي خلافة تلزم الإنسان بعمارة الأرض، وادارة الموارد والثروات على نحو ما يحدده منهج الله في الارض، فكل ما يؤثر على البيئة بصورة سلبية، بما تكون نتيجته انهيار النظام البيئي فهو خلاف مفهوم العمارة، ويكون الانسان قد خالف مقتضى الخلافة التي كانت سبباً لسجود الملائكة له، تكريماً وتعظيماً.

ثانياً: مبدأ عمارة الارض: يقوم المبدأ الثاني للاقتصاد الدائري في القرآن الكريم على مبدأ عمارة الارض، وهذه العمارة تقتضي تحقيق التوازن بين الانفاق والاستهلاك، وبين الامساك والتبذير، وبين الاستثمار الاقتصادي والمحافظة على الثروات والموارد الطبيعية، قال تعالى: ﴿ وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ ﴾ [٢٥]، والميزان كناية عن العدل والتوازن في مجالات الحياة المختلفة، ومنها المجال الاقتصادي.

ومصطلح (العمارة ومشتقاتها) في القرآن الكريم يقابله في الواقع الاقتصادي مصطلح التنمية، وليست كل تنمية، انما تنمية اقتصادية مستدامة بعيدة المدى، قائمة على الاستفادة القصوى من الثروات والموارد الطبيعية والمحافظة عليها، تشارك فيها جميع الاجيال، وتستثمر فيها جميع الطاقات كل حسب طاقته وحاجته.

ثالثاً: مبدأ عدم الاسراف والتبذير: يقوم الاقتصاد الدائري في أصله على مبدأ عدم الاسراف والتبذير في استخدام الموارد والثروات الطبيعية، والمحافظة عليها من الاستهلاك كونها ثروات قابلة للنفاد، وهذا ما حث عليه القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٍ مَّعْرُوشَٰتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَٰتٍ وَٱلنَّخْلَ وَٱلزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُۥ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُتَشَٰبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ كُلُوا۟ مِن ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَءَاتُوا۟ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴾ [٢٦]، فالآية نص في عدم الاسراف والتبذير، وهو اساس الفكر التنموي المستدام القائم عليه الاقتصاد الدائري.

وقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُوا۟ لَمْ يُسْرِفُوا۟ وَلَمْ يَقْتُرُوا۟ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا ﴾ [٢٧]، فالتوازن ما بين الاسراف والتقتير، وتحقيق الوسطية في التعامل مع الثروات، وحفظ حقوق الاجيال القادمة مما يدعو اليه الاقتصاد الدائري [٢٨].

وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ۚ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [٢٩]، في الآية النهي عن الافساد في الارض، أي ان الله خلق الارض في أحسن صورة تقوم بها حياة الناس ويصلح حالهم، وحفظ حقوق الاجيال الحاضرة والمستقبلة، وهو ما يدعو اليه الاقتصاد الدائري، فعدم الافساد في الارض الركيزة الاساسية للفكر التنموي المستدام المتمثل بجانبه الاقتصادي.

وقوله تعالى: ﴿ ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ [٣٠]، وهذا الفساد المذكور في الآية ظاهر في الزحف العمراني على الغابات والاراضي الخضراء والقضاء على الحيوانات البرية، وملأ البحار والمحيطات بالنفايات والسموم ومخلفات المصانع المؤدي الى موت الحياة البحرية، وتستنفد الارض كنوزها وثرواتها، وكانت عاقبة هذا الفساد هو الجفاف والتصحر، وتغيير المناخ، وتلوث الحياة البرية والبحرية والجوية [٣١]، فكان لابد من اتباع سياسة اقتصادية بيئية جديدة قائمة على المحافظة على الحياة بمختلف اشكالها وهذا ما يدعو له الاقتصاد الدائري ضمن فلسفته ورؤيته الاقتصادية.

المطلب الثاني: الاقتصاد الدائري في ضوء نصوص السنة النبوية:

جاءت نصوص السنة النبوية مؤكدة لنصوص القرآن الكريم فيما يتعلق بمفهوم الاقتصاد الدائري والحض عليه، ومن هذه الأحاديث:

١. عن انس بن مالك ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: "إن قامت الساعة وبيد احدكم فسيلة، فإن استطاع ان لا يقوم حتى يغرسها، فليفعل" [٣٢]، في الحديث دعوة الرسول ﷺ الى اعمار الارض من خلال الزرع والغرس والتشجير بما يحفظ البيئة من عوامل التعرية والاستهلاك، واهمية عامل الوقت في التنمية الاقتصادية، وان قرب قيام الساعة لا يمنع الانسان من النشاط الاقتصادي التنموي الذي ينفع البشرية، وهذا ما يدعو اليه الاقتصاد الاخضر الدائري.

٢. روي ان رسول الله ﷺ مر بسعد ﷺ وهو يتوضأ، فقال: ما هذا السرف؟، فقال: أفي الوضوء إسراف؟، قال: نعم، وان كنت على نهر جار [٣٣].

في الحديث دلالة على اهمية الحفاظ على الثروات والموارد الطبيعية وان كانت تستعمل في عبادة أو طاعة، كونها قابلة للنفاد، فكيف إذا استخدمت بصورة غير عقلانية، وغير رشيدة، فتكون نتيجتها استهلاك

تلك الثروات دون فائدة مما يؤثر على الاجيال القادمة فتعاني من النقص الحاد فيها، كما يحصل في العراق الان من جفاف وتصحر ستكون نتيجته كارثية على الاجيال القادمة.

٣. قول النبي ﷺ: "من أحيا أرضاً ميتة فهي له، وليس لعرق ظالمٍ حق" [٣٤]، في الحديث دعوة الى العمل المنتج الذي تعمر به الارض، وأن العامل المحسن يثاب على إحسانه إثابة عاجلة، وهذه من المحفزات الانتاجية التي تعطى للعامل لغرض تطوير نفسه، والاعتناء بالأرض، وهذا ما يدعو له الاقتصاد الدائري.

٤. عن ابن عباس رضي الله عنهما قال :"وجد النبي ﷺ شاة ميتة أعطيتها مولاة لميمونة من الصدقة، فقال النبي صلى الله عليه وسلم هلا انتفعتم بجلدها، قالوا: إنها ميتة، قال: إنما حرم أكلها" [٣٥]، وهذا الحديث الاساس في توضيح مفهوم الاقتصاد الدائري في السنة النبوية، حيث انه يشير الى اهمية تدوير النفايات والمخلفات الصناعية والزراعية، واعادة استخدامها في انتاج سلع وخدمات جديدة دون تكلفة مالية، فالميتة مخلفات حيوانية، والانتفاع بجلدها هو عملية اعادة تدوير لها لإنتاج سلع نافعة، تدر موارد مالية للدولة والمجتمع، وهذا هو اساس الاقتصاد الدائري وغاياته.

٥. عن معاذ بن جبل، قال: قال رسول الله ﷺ: "اتقوا الملاعن الثلاثة: البراز في الموارد، وقارعة الطريق، والظل" [٣٦]، وهذا الحديث يتضمن النهي عن قضاء الحاجة في الأماكن التي يرتادها الناس ويترددون عليها، لما فيه من تلويث للمتنزهات والحدائق العامة والاشجار المثمرة وتأثير ذلك على البيئة، والطريق العام الذي يسير فيه الناس حيث تنبعث الروائح الكريهة ويتلوث الهواء، وتأثيره على الصحة العامة، وتجمع الحشرات الناقلة للأمراض على البراز، وكذلك مكان وجود الماء في الانهر والسواقي والبحيرات حيث تنتقل الامراض عن طريق تناول المياه من تلك الاماكن ونحو ذلك.

المطلب الثالث: الاقتصاد الدائري في ضوء فلسفة الشريعة ومقاصدها:

جاءت الشريعة الاسلامية لتحقيق مصالح العباد في الدارين، فما من خير وصلاح للإنسان إلا وحثت عليه، وما من ضرر إلا ونهت عنه، فمن الضرورات التي حثت عليها الشريعة الاسلامية هي حفظ النفس والمال، ولم تقيد الانسان بصورة معينة في الحفظ انما اطلقت يده ليعمل ما بوسعه لحفظ نفسه وماله، لذلك جاءت تشريعاته عامة ومطلقة، غير مقيدة بزمان ولا مكان، باعتبار وحدة الاسرة البشرية واشتراكها في الكرامة الانسانية بعيداً عن العرق واللون والدين والمذهب، وفي هذا يقول الرسول ﷺ: "يا أيها الناس، إن الله قد أذهب عنكم عُبِّيَّة الجاهلية وتعاظمها بآبائها، فالناس رجلان: بَرٌّ تقيٌّ كريم على الله، وفاجر شقيٌّ هيّن على الله، والناس بنو آدم، وخلق الله آدم من تراب" [٣٧].

ولما كانت من اهداف الاقتصاد الدائري المحافظة على البيئة التي يعيش فيها الانسان، فكان من هذا الجانب فيه حفظ للنفس، لان أي اختلال فيها يعرض سلامة حياة الناس للخطر [٣٨]، ومن جانب آخر فيه حفظ للمال والثروات الذي فيه قوام الحياة الانسانية، فالإنسان في حركة اقتصادية دائمة لا تتوقف، لإقامة منهج الله في الارض في جانبه الاقتصادي، بالإضافة الى جوانبه الاخرى التي تعتبر تكاملية مع بعضها [٣٩].

لذلك ذهب البعض من الباحثين الى اعتبار مفهوم الاستدامة والمحافظة على البيئة، والذي يعتبر الاقتصاد الدائري جزءاً منها مقصداً شرعياً داخلاً ضمن الضرورات الخمس، أو مكملاً لها، كونها تتعلق بثاني الضرورات الخمس وهي حفظ النفس ينبغي على المكلف تحقيقه ورعايته والمحافظة عليه [٤٠].

وكون الانسان مستخلف في هذه الارض توجب عليه المحافظة عليها من كل ما يسلبها صفة الديمومة والبقاء، أو ما يسمى بالمحافظة على المحيط الحيوي للبشرية حاضراً ومستقبلاً، ولا يتأتى ذلك إلا بإرساء مفهوم الوسطية في التعامل مع الثروات والموارد الطبيعية، وارساء القيم الرشيدة في الاستهلاك والانفاق، والانتفاع بكل ما موجود في الارض من موارد بالقدر الذي يحفظ للأجيال الحاضرة والقادمة حياتها [٤١].

المبحث الرابع: نماذج تطبيقية:

سنتناول في هذا المبحث نماذج تطبيقية لمجموعة من الدول طبقت الاقتصاد الدائري في حياتها الاقتصادية، وآثار ذلك على واقعها الاقتصادي.

المطلب الاول: الاتحاد الأوربي:

الاتحاد الاوروبي منظمة دولية للدول الاوروبية يضم ٢٨ دولة، تأسس عام ١٩٩٢، بناء على ما يُعرف باتفاقية ماستريخت، له عملة موحدة هي اليورو استخدمته ١٩ دولة من مجموع دولها الثمانية والعشرون، ويتبعون سياسة زراعية مشتركة، وسياسة صيد بحري مشترك [٤٢].

اما فيما يتعلق بتدوير النفايات، فقد شهد الاتحاد الاوروبي زيادة في نسبة تدوير النفايات البلدية من ٣٠.٦٪ سنة ٢٠٠٤ الى ٤٦٪ سنة ٢٠١٦، مع زيادة نسبة تدوير النفايات الخاصة بالتعليب والتغليف من علب بلاستيكية وزجاجية وخشبية وغيرها في نفس الفترة، كما زادت نسبة تدوير النفايات الالكترونية الى حدود الضعف من ٢٣٪ الى ٤١.٢ لنفس الفترة الزمنية، أما ما يتعلق بتدوير النفايات البيولوجية فقد ارتفعت من ٥٧كغم / للفرد الى ٨١ كغم / للفرد لنفس الفترة [٤٣].

النتائج السابقة تبين اهتمام الاتحاد الاوروبي بتدوير النفايات بفعالية كبيرة بما يسمح بإعادة استخدامها مجدداً وتحقيق مردود اقتصادي، وسنتكلم عن بعض دول الاتحاد الاوروبي التي استثمرت في الاقتصاد بفعالية وبصورة موجزة، وكما يلي:

الفرع الاول: هولندا:

يقوم الاقتصاد الدائري في هولندا على قاعدة (من المهد الى المهد) بالنسبة للموارد والثروات والمخلفات الصناعية والزراعية، وتفعيل المساهمة التكاملية بين المنتجين، بما يضمن المحافظة على المعايير البيئية، وتبادل الخبرات والتجارب في مجال الابتكار البيئي، حيث تعتبر هولندا رائدة في مجال تدوير النفايات، إذ يقدر معدل التدوير بما نسبته ٨٥٪، بينما حرق النفايات لا يتجاوز ١٢٪، أما الطمر الصحي فيقدر بـ ٣٪ من مجموع المخلفات [٤٤].

إذ تسعى هولندا للحد من الاثار البيئية الضارة، من خلال دعم وتشجيع الابتكارات البيئية، والعمل على التصاميم المتوافقة مع البيئة في كل مراحل العملية الانتاجية، ودعم السياسات والبرامج التي تعزز الاقتصاد الدائري، ولعل من اهم هذه البرامج برنامج (Green Deal) الذي يوفر الدعم المالي والخبرة في هذا المجال، حتى وصل بها الامر الى استخدام النفايات في تعبيد الطرق [٤٥].

الفرع الثاني: السويد:

على الرغم من عدم احتلال السويد المراكز الاولى في اعادة تدوير النفايات، إلا ان استخدامها لطريقة متطورة ومبتكرة في تدوير نفاياتها، تجعل ذكرها جدير بالملاحظة، حيث تبلغ نفاياتها ما يقارب ٤,٥ مليون طن، لا يبقى منها للطمر سوى ١٪ فقط، إذ يقوم المستهلك بعملية الفرز لنفاياته حسب نوع المخلفات سواء أكانت بلاستيكية أو خشبية ورقية، مما يسهل عملية اعادة تدويرها بنسبة ٥٠٪، والباقي منها يتم استخدامه في توليد الطاقة من خلال حرقه في محارق صحية متطورة تكفي لسد حاجة نحو ٣٠٠ الف منزل، وتساهم في تسخين الماء لتدفئة ما يقارب المليون منزل [٤٦]، مما جعلها تستورد ٧٠٠ الف طن من النفايات لتأمين الوقود لتوليد الطاقة، ووفقاً لتوقعات المناخ السويدية فإن حرق النفايات لتوليد الطاقة بدل طمره سيقلل من انبعاثات الغازات الضارة بنسبة ٩٩٪ بحلول عام ٢٠٢٠ [٤٧].

الفرع الثالث: فرنسا:

أولت السلطات الفرنسية اهتماماً كبيراً بالاقتصاد الدائري، وهذا ما جعلها تخصص له عدد من الهيئات والدوائر منها: المجلس الوطني الفرنسي للنفايات (CND) الذي اسس فرقة عمل خاصة تُعنى بالبحث في مجال الاقتصاد الدائري وآليات تطبيقه، والمديرية العامة للوقاية من المخاطر (DGPR) التي من مهامها وضع

السياسات والاستراتيجيات في مجال تدوير النفايات وإعادة استثمارها [٤٨]، ووضعت لها مجموعة من الاهداف المستقبلية الطموحة منها [٤٩]:

١. وضع إطار سياسي يتماشى مع الاقتصاد الدائري، وتسهيل تمويله.
٢. سن تشريعات تخص النفايات بما يتوافق مع الاقتصاد الدائري.
٣. تحديد اهداف واستراتيجيات طموحة فيما يتعلق باستثمار الثروات والموارد.
٤. التقليل من استهلاك الموارد بنسبة ٣٠٪ لغاية عام ٢٠٣٠ مقارنة بعام ٢٠١٠.
٥. اعادة تدوير البلاستك بنسبة ١٠٠٪ لغاية سنة ٢٠٢٥.
٦. تقليل كمية النفايات غير الخطرة بنسبة ٢٠٪ في عام ٢٠٢٥ مقارنة بعام ٢٠١٠.

مما سبق يتبين لنا تطور فرنسا وتحقيقها لتنمية اقتصادية قائمة على فلسفة الاقتصاد الدائري الذي يدعو لإعادة تدوير النفايات بما يقلل من استهلاك الثروات والموارد، والمحافظة عليها للأجيال اللاحقة.

المطلب الثاني: الدول العربية:

النظرة التقليدية السائدة في مجتمعاتنا العربية الدالة على تحسن المستوى المعيشي للفرد هو زيادة الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بعدد السكان، حيث ارتفع معدل دخل الفرد اربعة اضعاف خلال الخمسين سنة الاخيرة، ولكن هذا لم يحقق تحسن في مستوى العيش المستدام في دولنا العربية، حيث انخفضت الثروات والموارد الطبيعية الى اقل من النصف لنفس الفترة الزمنية مع تدهور متسارع في الاوضاع البيئية، رافقه زيادة في عدد السكان بنسبة ٣,٥ مرات، نتج عنه زيادة في استهلاك الموارد والثروات، وهذا ما اكده التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية [٥٠]، اضافة الى ذلك انخفاض في المياه العذبة للفرد الواحد بنحو اربعة اضعاف، مما استوجب ان تتجه دولنا العربية للاقتصاد الدائري لتلافي استهلاك ما تبقى من ثروات وموارد طبيعية، وسنأخذ دولة الامارات العربية المتحدة كنموذج لتطبيق الاقتصاد الدائري في دولنا العربية.

الامارات العربية المتحدة:

تعتبر النفايات وخصوصاً الصلبة منها جزءً لا يتجزأ من البيئة الاماراتية، لذلك فقد وضعت الدولة إستراتيجية لتدوير النفايات مركزة على المخلفات العضوية والورقية والمنتجات البلاستيكية لتقليل حجم النفايات المتزايدة بشكل كبير وسريع، والاستفادة منها كمواد خام، واقامت مجموعة من المشاريع الخاصة بذلك منها [٥١]:

١. انشاء مشروع متكامل لمعالجة النفايات بدءاً من تجميع النفايات وفرزها، وتدوير النفايات القابلة للتدوير، وانتهاءً بالردم والطمر.
٢. اقامة مواقع جديدة للطمر الصحي بمواصفات عالمية تعمل بنظام الخلايا للردم ومبطن بمواد عازلة تمنع تسربها الى باطن الارض، مع نظام لتجميع الغازات الضارة واستخدامها في توليد الطاقة.
٣. انشاء مدن صديقة للبيئة تعتمد الاقتصاد الدائري وسيلة من وسائل ادارتها كمدينة مصدر، وهو ما سنتكلم بشيء من التفصيل في الاتي:

مدينة مصدر الإماراتية:

مدينة مصدر هو مشروع يزاوج بين العلم والاقتصاد في أبو ظبي قائم على فكرة استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة في مفاصلها جميعاً، مع التكنولوجيا المتطورة، والاعتماد على الموارد الخالية من الكربون لتكون أول مشروع خالي من الكربون في العالم [٥٢].

تستضيف المدينة مجموعة من مقار الوكالات الدولية، والمؤسسات البحثية، والشركات العالمية المتخصصة في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة، منها الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا)، وقد تم تصميم المدينة لتكون مركزا لشركات التقنيات النظيفة، أول مستأجر في المدينة هو معهد مصدر للعلوم والتكنولوجيا، ومجمع (تك بارك) العامل في مجال التكنولوجيا والاستدامة والاقتصاد الرقمي [٥٣].

صـمّم مجمع الاتحاد السـكني المسـتدام ليحقّق انخفاضـاً إجمالياً بنسـبة ٦٠٪ في اسـتهلاك الطاقة بالمقارنة مع المعايير المعتمدة في هذا القطاع، و٤٠٪ في اسـتهلاك المياه، فضـلاً عن إعادة تدوير أكثر من ٨٥٪ من نفايات الإنشاءات (٥٤).

من المتوقع أن تسـتوعب المدينة يوميا أكثر من ٦٠ ألف عامل، مما يعني زيادة في الوظائف الخضـراء الصديقة للبيئة (٥٥).

ان هذا النموذج لمدينة عصـرية قائمة على الاسـتدامة والاقتصـاد الدائري المتوافق مع البيئة ليؤكد امكانية توفير حياة تتماشى مع الطبيعة كنمط حياة دائم.

النتائج:

لقد توصل الباحث الى مجموعة من النتائج منها:

١. ان الاقتصـاد الدائري يسـاهم في تحقيق التوازن البيئي، والحفاظ على الموارد والثروات لأطول مدة ممكنة.

٢. ضـرورة المحافظة على الموارد والثروات الطبيعية وتقاسـمها بين الاجيال المختلفة، بحيث لا تطغى الاجيال السابقة على حقوق الاجيال اللاحقة فتعاني من شحة الموارد.

٣. الحفاظ على البيئة والموارد واجب الجميع شعوباً وحكومات لينعم بنو البشر بخيرات هذه الارض.

٤. نصوص الشريعة بعمومها وتشريعاتها تؤيد الاخذ بمبادئ الاقتصاد الدائري، وعلى الدول العربية والاسلامية الاخذ بها، كونها تحافظ على ثرواتها ومواردها لأطول مدة ممكنة، مع الحافظ على بيئتها من التلف والضرر.

٥. تعتبر مدينة مصدر اول مدينة عربية طبقت مبادئ الاقتصاد الدائري دولنا العربية.

التوصيات:

هناك مجموعة من التوصيات يرى الباحث من الاهمية الاخذ بها منها:

١. تشـجيع الباحثين في الاقتصـاد الاسـلامي على كتابة بحوث ورسـائل جامعية تبين مفهوم واهمية الاقتصـاد الدائري في الحياة الاجتماعية والاقتصـادية لمجتمعاتنا، وضـرورة الاخذ بمبادئه وتطبيقها في حياتنا العملية.

٢. اقامة المؤتمرات والندوات التي توضح مفهوم الاقتصاد الدائري، وطرحه كبديل للاقتصاد الخطي.

٣. متابعة المؤتمرات والندوات الاجنبية وترجمة مخرجاتها الى اللغة العربية، مع تشجيع اهل الاختصاص للاهتمام بهذا الاقتصاد كونه البديل الافضل للحفاظ على البيئة والثروة.

٤. تشجيع وسائل الاعلام المختلفة من قنوات فضائية واذاعية وسوشيال ميديا لبيان اهمية هذا النوع من الاقتصاد، والتثقيف به.

الهوامش:

(١) متطلبات التحول من الاقتصاد الخطي الى الاقتصاد الدائري لحماية البيئة للباحثة فاطمة الزهراء قندوز وعلي الزعبي، مجلة العلوم التجارية، الجزائر، م/١٧، ع/١، ٢٠١٨، ص٣١.

(٢) الاقتصاد الدائري ودوره في تعزيز معايير الاستدامة كتوجه جديد في مجال التطور العمراني-مدينة مصدر نموذجاً- لكل من الدكتور تقرارات يزيد والاستاذ كزيز نسرين والاستاذ كزيز امال، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، الجزائر، ع/١، ٢٠١٨، ص٦٢.

(٣) الانتقال من الاقتصاد الخطي الى الاقتصاد الدائري – الاسباب والحلول- لكل من د. داودي عبد الفتاح ود. دقيش جمال، مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية والادارية، الجزائر، م/٣، ع/٢، ٢٠١٩، ص١٢٤.

(٤) ينظر: المصدر السابق، ص١٢٥.

(٥) ينظر: الاقتصاد الدائري للدكتور جواد العناني، مجلة العربي الجديد، الدوحة، قطر، ٢٠١٦.

(٦) ينظر: الاقتصاد الدائري من منظور اسلامي لكل من الاستاذ الدكتور صالح قادر كريم الزنكي والباحثة م. منى فاروق محمد، المجلة العالمية للدراسات الفقهية والاصولية، ماليزيا، م/٤، ع/٢، ١٤٤١هـ-٢٠٢٠م، ص١٠.

(٧) ينظر: متطلبات التحول من الاقتصاد الخطي الى الاقتصاد الدائري لحماية البيئة لقندوز والزعبي، ص٣١-٣٢، الاقتصاد الدائري من منظور اسلامي للزنكي ومنى، ص١٠، الاقتصاد الدائري كنظام لحمية البيئة لكل من الاستاذ عبد الرزاق حواس والباحث علاء الدين مجدوب، مجلة أفاق للبحوث والدراسات، الجزائر، ع/٤، ٢٠١٩، ص٢٩١، متطلبات تفعيل الاقتصاد الدائري في الجزائر للباحث محمد المسعودي، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة ادرار، الجزائر، م/٢٣، ع/١، ٢٠٢٠، ض٧٣٦.

(١) ينظر: الاقتصاد الدائري كمدخل ابداعي للحد من البصمة البيئية وتحقيق التنمية السياحية المستدامة: دراسة نظرية وتحليلية للدكتور بسام سمير الرميدي، مجلة إقتصاديات المال والاعمال، الجزائر، ع/٨، ص٣٤٤، الاقتصاد الدائري من منظور اسلامي للزنكي ومنى، ص١٠.

(٩) ينظر: الاقتصاد الدائري كنظام لحماية البيئة لحواس ومجدوب، ص٢٩٠.

(١٠) مستقبلنا المشترك، اعداد اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، ترجمة محمد كامل عارف، مراجعة د.علي حسين حجاج، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والادب والفنون، الكويت، ط/١، ١٩٨٩، ص٨٣.

(11) www.ao-academy.org/wesima_articles/library-20061208-803.html.

(١٢) الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة للدكتور دورناتو رومانو، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي، دمشق، ٢٠٠٣، ص٥٦.

(١٣) الاقتصاد الدائري ودوره في تعزيز معايير الاستدامة للدكتور تقرارات يزيد واخرين، ص٥٩.

(١٤) التنمية المستدامة في السنة النبوية- دراسة تأصيلية- للباحث بكر عبد الله الخرمان، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الشريعة، جامعة اهل البيت، عمان، العام الدراسي٢٠١٧-٢٠١٨، ص١٨.

(١٥) ينظر: ركائز التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي للدكتور المعز لله صالح احمد البلاع، بحث ضمن الملتقى الدولي حول (مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي) الذي عقد في جامعة قالمة، الجزائر للمدة من ٣-٢٠١٢/١٢/٤، ص١٥٧.

(١٦) ينظر: الاقتصاد الدائري محرك التنمية المستدامة للبلدان – فرنسا نموذجاً- لكل من الدكتور ناصري ابو بكر والدكتور مدوش ريم، مجلة الابداع، الجزائر، م/١٠، ع/١، ٢٠٢٠، ص٢٥٥-٢٥٦، التنمية المستدامة في السنة النبوية- دراسة تأصيلية- للخرمان، ص٢٤-٢٥، الاقتصاد الاخضر من منظور الفكر الاقتصادي الاسلامي للدكتور كامل عبدالقادر حسين، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية، م/١٦، ع/٢، لسنة ٢٠٢١، ص١٣١، دور الفروض الكفائية في تحقيق التنمية المستدامة (رؤية اسلامية) للدكتور يحيى احمد المرهبي، اليمن، ط/١، ١٤٤٢هـ-٢٠٢٠م، ص٢٨، دراسة تحليلية لتأثير المناخ على العواصف الغبارية في محافظة ذي قار، للباحث سامي عزيز عباس العتبي مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية، م/١٥، ع/٢ ملحق، لسنة ٢٠٢٠، ص٣١٩.

(١٧) يزيد استهلاك الفرد الامريكي من النفط والغاز والفحم بـ(٣٣) عما يستهلكه الفرد في الهند، مما يعكس مستوى قياسي لاستهلاك الفرد في الدول المتقدمة عن نظيرتها في الدول النامية، ينظر: التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والابعاد لكل من الدكتور عبد الله حسون محمد والدكتور مهدي صالح دواي والمدرس اسراء عبد الرحمن خضير، مجلة جامعة ديالى، ع/٦٧، ٢٠١٥، ص٣٤٥.

(١٨) ينظر: التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والابعاد لكل من الدكتور عبد الله حسون محمد والدكتور مهدي صالح دواي والمدرس اسراء عبد الرحمن خضير، مجلة جامعة ديالى، ع/٦٧، ٢٠١٥، ص٣٥٠.

(١٩) ينظر: التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة للدكتور احمد جابر بدران، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، القاهرة، ط/١، ١٤٣٥هـ – ٢٠١٤م، ص١٠٥.

(٢٠) ينظر: ركائز التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي للدكتور المعز لله صالح احمد البلاع، بحث ضمن الملتقى الدولي حول (مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي) الذي عقد في جامعة قالمة، الجزائر للمدة من ٣-٢٠١٢/١٢/٤، ص١٥٨.

(٢١) ينظر: الاقتصاد الدائري محرك التنمية المستدامة للبلدان للناصري ومدوش، ص٢٦٠، الاقتصاد الدائري ودوره في تعزيز معايير الاستدامة لتقرارات وكزيز، ص٦٤، الاقتصاد الدائري كمدخل ابداعي للحد من البصمة البيئية وتحقيق التنمية السياحية المستدامة للرميدي، ص٣٤٨.

(٢٢) سورة البقرة: الآية ٣٠.

(٢٣) سورة الحج: الآية ٦٥.

(24) سورة هود: الآية ٦١.

(٢٥) سورة الرحمن: الآية ٧.

(٢٦) سورة الانعام: الاية١٤١.

(٢٧) سورة الفرقان: الآية ٦٧.

(٢٨) ينظر: التنمية المستدامة من خلال القرآن والسنة ومبادئ تطبيقها في الاقتصاد الاسلامي لكل من الدكتور سهيل زغدود والدكتور ساعد هماش، المجلة الوطنية للتخطيط الحضاري المستدام، الجزائر، م/٦، ع/١، ٢٠١٩، ص١٦.

(٢٩) سورة الاعراف: الآية ٥٦.

(٣٠) سورة الروم: الآية ٤١.

(٣١) ينظر: الاسلام والتنمية المستدامة للجيوسي، ص٦٥.

(٣٢) حديث صحيح على شرط مسلم رواه الإمام احمد في مسنده، مسند انس بن مالك ﷺ، مسند الامام احمد بن حنبل(ت٢٤١هـ)، بيت الافكار الدولية، د. ط، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، رقم الحديث (١٢٩٣٣)، ص٩٠٩.

(٣٣) رواه ابن ماجة واحمد والحديث فيه ضعف، سنن ابن ماجة للإمام محمد بن يزيد القزويني الشهير بابن ماجة القزويني، اعتنى به مشهور بن حسن ال سلمان، مكتبة المعارف، الرياض، ط/١، ١٤١٧هـ.١٩٩٧م، كتاب الطهارة وسننها، باب ما جاء في القصد في الوضوء وكراهية التعدي فيه، رقم الحديث(٤٢٥)، ص٩٠، مسند احمد، مسند عبدالله بن عمرو ﷺ، رقم الحديث(٧٠٦٥)، ص٥٣٦، والحديث في اسناده ابن لهيعة وهو ضعيف، ينظر: التلخيص الحبير في تخريج احاديث الرافعي الكبير للحافظ احمد بن علي بن حجر العسقلاني(ت٨٥٢هـ)، مؤسسة قرطبة، ط/١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م، ١٧٥/١.

(٣٤) حديث صحيح رواه الامام الترمذي في سننه واللفظ له، وابو داود والامام احمد في مسنده، والامام مالك في موطئه، سنن الترمذي، كتاب الاحكام، باب ما ذكر في إحياء الارض الموات، رقم الحديث (١٣٧٩)، ص٣٢٦، وقال عنه حديث حسن غريب، سنن أبي داود، للإمام سليمان بن الاشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ)، بيت الافكار الدولية، د. ط، د.ت، كتاب الخراج، باب في إحياء الموات، رقم الحديث(٣٠٧٣)، ص٣٤٨، الموطأ للإمام مالك بن انس، تصحيح وتخريج وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي، إحياء التراث العربي، بيروت، د. ط، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م، كتاب الاقضية/القضاء في عمارة الموات، رقم الحديث (٢١٦٦)، ص٧٤٣.

(٣٥) الجامع المسند الصحيح المختصر من امور رسول الله وسننه وأيامه لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري(ت٢٥٦هـ)، المشهور بصحيح البخاري، دار ابن كثير، دمشق، ط/١، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م، كتاب الزكاة، باب الصدقة على موالي ازواج النبي ﷺ، رقم الحديث (١٤٩٢)، ص٣٦٤.

(٣٦) حديث حسن رواه الامام ابو داود وابن ماجة والامام احمد في مسنده، سنن ابو داود، كتاب الطهارة وسننها، باب النهي عن الخلاء على قارعة الطريق، رقم الحديث (٢٦)، ص٢٨، سنن ابن ماجة، كتاب الطهارة وسننها، باب النهي عن الخلاء على قارعة الطريق، رقم الحديث (٣٢٨)، ص٧٥، مسند الامام احمد، مسند عبد الله بن العباس، رقم الحديث (٢٧١٥)، ص٢٤٩.

(٣٧) حديث حسن صحيح رواه الترمذي وابو داود، سنن الترمذي، ابواب المناقب عن رسول الله ﷺ، رقم الحديث (٣٩٥٦)، ص٨٨٥، سنن ابي داود، أول كتاب الادب، باب في التفاخر بالأحساب، رقم الحديث (٥١١٦)، ص٥٥٢، وقال عنه الترمذي هذا حديث حسن صحيح.

(٣٨) ينظر: قواعد المقاصد عند الامام الشاطبي عرضاً ودراسة وتحليلاً للدكتور عبد الرحمن ابراهيم الكيلاني، دار الفكر، دمشق، ط/١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م، ص١٦٩.

(٣٩) ينظر: نظرية المقاصد عند الامام الشاطبي للدكتور احمد الريسوني، دار الكلمة، القاهرة، ط/١، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م، ص١٥٢.

(٤٠) ينظر: الاقتصاد الدائري من منظور اسلامي للزنكي ومنى، ص١٥.

(٤١) ينظر: التنمية المستدامة من خلال القرآن والسنة لزغدود وهماش، ص١٧.

(٤٢) ينظر: (الاتحاد الاوروبي) على الموقع الرسمي لويكيبيديا على الشبكة الدولية (الانترنت).

(٤٣) ينظر: إدارة النفايات كمدخل للاقتصاد الدائري – عرض لحالة الاتحاد الاوروبي لكل من الدكتور سعود وسيلة والدكتور فرحات عباس، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، الجزائر، م/٦، ع/١، ٢٠١٩، ص٨٠.

(٤٤) ينظر: متطلبات تفعيل الاقتصاد الدائري في الجزائر للباحث محمد مسعودي، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، م/٢٣، ع/١، ٢٠٢٠، ص٧٣٩,

(٤٥) ينظر: جريدة العرب الدولية، عدد الثلاثاء، ٢٠١٧/١٠/٢٤.

(٤٦) السويد من اعلى دول العالم في تدوير النفايات.

(٤٧) ينظر: إعادة تدوير النفايات الصلبة من اجل تفعيل ابعاد التنمية المستدامة- عرض لتجارب دولية- لكل من الدكتورة لطيفة بهلول والاستاذ حليمي سارة، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، الجزائر، م/١٠، ع/٢٠١٩،٣، ص٥٠١، متطلبات التحول من الاقتصاد الخطي الى الاقتصاد الدائري لحماية البيئة لقندوز والزعبي، ص٣٧.

(٤٨) ينظر: متطلبات تفعيل الاقتصاد الدائري في الجزائر لمسعودي، ص٧٤٠.

(٤٩) ينظر: الاقتصاد الدائري محرك التنمية المستدامة للبلدان – فرنسا انموذجاً – لأبو بكر وريم، ص٢٦٤، متطلبات تفعيل الاقتصاد الدائري في الجزائر لمسعودي، ص٧٤٠.

(٥٠) ينظر: الاقتصـــاد الدائري ومســـتقبل منظمات الاعمال لكل من د. ميثاق الربيعي و د. شـــوقي ناجي جواد، مجلة التنمية البشـــرية والتعليم للأبحاث التخصصية، م/٤، ع/٤، ٢٠١٨، ص٤٩.

(٥١) ينظر: إعادة تدوير النفايات الصلبة من اجل تفعيل ابعاد التنمية المستدامة لهلول وسارة، ص٥٠١-٥٠٢.

(٥٢) ينظر: مجلة افاق المستقبل، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية السنة الثانية يوليو/ أغسطس ٢٠١١، الاقتصاد الاخضر لكامل، ص١٣٨.

(٥٣) ينظر: الاقتصاد الدائري ودوره في تعزيز معايير الاستدامة كتوجه جديد في مجال التطور العمراني-مدينة مصدر نموذجاً- ليزيد واخرون، ص٦٥.

(٥٤) ينظر: مجلة افاق المستقبل، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية السنة الثانية يوليو/ أغسطس ٢٠١١، صحيفة الخليج، ابو ظبي، ١٣ ايار ٢٠٢١.

(٥٥) ينظر: الاقتصاد الدائري ودوره في تعزيز معايير الاستدامة كتوجه جديد في مجال التطور العمراني-مدينة مصدر نموذجاً- ليزيد واخرون، ص٦٧.

المصادر:

القرآن الكريم.

إدارة النفايات كمدخل للاقتصاد الدائري – عرض لحالة الاتحاد الاوروبي لكل من الدكتور سعود وسيلة والدكتور فرحات عباس، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، الجزائر، م/٦، ع/١، ٢٠١٩.

إعادة تدوير النفايات الصلبة من اجل تفعيل ابعاد التنمية المستدامة- عرض لتجارب دولية- لكل من الدكتورة لطيفة بهلول والاستاذ حليمي سارة، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، الجزائر، م/١٠، ع/٣، ٢٠١٩.

الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة للدكتور دورناتو رومانو، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي، دمشق، ٢٠٠٣.

الاقتصاد الدائري كمدخل ابداعي للحد من البصمة البيئية وتحقيق التنمية السياحية المستدامة: دراسة نظرية وتحليلية للدكتور بسام سمير الرميدي، مجلة إقتصاديات المال والاعمال، الجزائر،ع/٨.

الاقتصاد الدائري محرك التنمية المستدامة للبلدان – فرنسا نموذجاً- لكل من الدكتور ناصري ابو بكر والدكتور مدوش ريم، مجلة الابداع، الجزائر، م/١٠، ع/١، ٢٠٢٠.

الاقتصاد الدائري كنظام لحمية البيئة لكل من الاستاذ عبد الرزاق حواس والباحث علاء الدين مجدوب، مجلة أفاق للبحوث والدراسات، الجزائر، ع/٤، ٢٠١٩.

الاقتصاد الدائري من منظور اسلامي لكل من الاستاذ الدكتور صالح قادر كريم الزنكي والباحثة م. منى فاروق محمد، المجلة العالمية للدراسات الفقهية والاصولية، ماليزيا، م/٤، ع/٢، ١٤٤١هـ-٢٠٢٠م.

الاقتصاد الدائري ودوره في تعزيز معايير الاستدامة كتوجه جديد في مجال التطور العمراني-مدينة مصدر نموذجاً- لكل من الدكتور تقرارات يزيد والاستاذ كزيز نسرين والاستاذ كزيز امال، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، الجزائر، ع/١، ٢٠١٨.

اقتصاد الدائري ومستقبل منظمات الاعمال لكل من د. ميثاق الربيعي ود. شوقي ناجي جواد، مجلة التنمية البشرية والتعليم للأبحاث التخصصية، م/٤، ع/٤، ٢٠١٨.

الانتقال من الاقتصاد الخطي الى الاقتصاد الدائري – الاسباب والحلول- لكل من د. داودي عبد الفتاح ود. دقيش جمال، مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية والادارية، الجزائر، م/٣، ع/٢، ٢٠١٩.

التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير للحافظ احمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، مؤسسة قرطبة، ط/١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة للدكتور احمد جابر بدران، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، القاهرة، ط/١، ١٤٣٥هـ – ٢٠١٤م.

التنمية المستدامة في السنة النبوية- دراسة تأصيلية- للخرمان، ص٢٤-٢٥، دور الفروض الكفائية في تحقيق التنمية المستدامة (رؤية اسلامية) للدكتور يحيى احمد المرهبي، اليمن، ط/١، ١٤٤٢هـ-٢٠٢٠م.

التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والابعاد لكل من الدكتور عبد الله حسون محمد والدكتور مهدي صالح دواي والمدرس اسراء عبد الرحمن خضير، مجلة جامعة ديالى، ع/٦٧، ٢٠١٥.

التنمية المستدامة في السنة النبوية- دراسة تأصيلية- للباحث بكر عبد الله الخرمان، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الشريعة، جامعة اهل البيت، عمان، العام الدراسي٢٠١٧-٢٠١٨.

التنمية المستدامة من خلال القرآن والسنة ومبادئ تطبيقها في الاقتصاد الاسلامي لكل من الدكتور سهيل زغدود والدكتور ساعد هماش، المجلة الوطنية للتخطيط الحضاري المستدام، الجزائر، م/٦، ع/٢٠١٩،١.

الجامع المختصر من السنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل، للإمام محمد بن عيسى بن سورة الترمذي(ت٢٧٩هـ)، مع تعليقات الشيخ الالباني عليه، مكتبة المعارف، الرياض، ط/١، بدون تاريخ، الشهير بسنن الترمذي.

الجامع المسند الصحيح المختصر من امور رسول الله وسننه وأيامه لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري(ت٢٥٦هـ)، المشهور بصحيح البخاري، دار ابن كثير، دمشق، ط/١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

جريدة العرب الدولية، عدد الثلاثاء، ٢٠١٧/١٠/٢٤.

ركائز التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي للدكتور المعز لله صالح احمد البلاع، بحث ضمن الملتقى الدولي حول (مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي) الذي عقد في جامعة قالمة، الجزائر للمدة من ٣-٢٠١٢/١٢/٤.

سنن ابن ماجة للإمام محمد بن يزيد القزويني الشهير بابن ماجة القزويني، اعتنى به مشهور بن حسن ال سلمان، مكتبة المعارف، الرياض، ط/١، ١٤١٧هـ.١٩٩٧م.

سنن أبي داود، للإمام سليمان بن الاشعث السجستاني(ت٢٧٥هـ)، بيت الافكار الدولية، د. ط، د.ت.

قواعد المقاصد عند الامام الشاطبي عرضاً ودراسة وتحليلاً للدكتور عبد الرحمن ابراهيم الكيلاني، دار الفكر، دمشق، ط/١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

متطلبات التحول من الاقتصاد الخطي الى الاقتصاد الدائري لحماية البيئة للباحثة فاطمة الزهراء قندوز وعلي الزعبي، مجلة العلوم التجارية، الجزائر، م/١٧، ع/١، ٢٠١٨.

متطلبات تفعيل الاقتصاد الدائري في الجزائر للباحث محمد المسعودي، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة ادرار، الجزائر، م/٢٣، ع/١، ٢٠٢٠.

مجلة افاق المستقبل، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية السنة الثانية يوليو/ أغسطس ٢٠١١.

مستقبلنا المشترك، اعداد اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، ترجمة محمد كامل عارف، مراجعة د. علي حسين حجاج، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والادب والفنون، الكويت، ط/١، ١٩٨٩.

مسند الامام احمد بن حنبل(ت٢٤١هـ)، بيت الافكار الدولية، د. ط، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

الموطأ للإمام مالك بن انس، تصحيح وتخريج وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي، إحياء التراث العربي، بيروت، د. ط، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.

نظرية المقاصد عند الامام الشاطبي للدكتور احمد الريسوني، دار الكلمة، القاهرة، ط/١، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

Resources:

The Holy Quran.

Waste management as an entry point to the circular economy - a presentation of the case of the European Union by Dr. Saud Wassila and Dr. Farhat Abbas, Journal of Economic and Financial Research, Algeria, issue/6, issue/1, 2019.

Recycling solid waste in order to activate the dimensions of sustainable development - a presentation of international experiences - by Dr. Latifa Bahloul and Professor Halimi Sarah, Journal of Economics and Human Development, Algeria, Issue 10, Issue 3, 2019.

Environmental Economics and Sustainable Development by Dr. Dornato Romano, National Center for Agricultural Policy, Ministry of Agriculture and Agrarian Reform, Damascus, 2003.

The circular economy as a creative approach to reducing the environmental footprint and achieving sustainable tourism development: a theoretical and analytical study by Dr. Bassam Samir Al-Ramidi, Journal of Financial and Business Economics, Algeria, p. 8.

The circular economy is the engine of sustainable development for countries - France is an example - by Dr. Nassri Abu Bakr and Dr. Madouche Reem, Al-Ebdaa Magazine, Algeria, M/10, P/1, 2020.

The circular economy as a system for protecting the environment by Professor Abdel-Razzaq Hawass and researcher Alaa El-Din Majdoub, Afaq Journal for Research and Studies, Algeria, issue 4, 2019.

Circular economy from an Islamic perspective by Professor Dr. Saleh Qadir Karim Al-Zanki and researcher M. Mona Farouk Muhammad, International Journal of Jurisprudential and Fundamental Studies, Malaysia, issue/4, issue/2, 1441 AH-2020 AD.

The circular economy and its role in promoting sustainability standards as a new trend in the field of urban development - Masdar City is a model - by Dr. Taqrārat Yazid, Professor Kaziz Nasreen and Professor Kaziz Amal, Al-Hadath Journal for Financial and Economic Studies, Algeria, No. 1, 2018.

The circular economy and the future of business organizations by Dr. Mithaq Al-Rubaie and Dr. Shawqi Naji Jawad, Human Development and Education Journal for Specialized Research, issue/4, issue/4, 2018.

The transition from a linear economy to a circular economy - reasons and solutions - by Dr. Daoudi Abdel Fattah and Dr. Daqish Jamal, Al-Aseel Journal of Economic and Administrative Research, Algeria, issue/3, issue/2, 2019.

Al-Talkhiz Al-Habir fi Tahdir Al-Rafi'i Al-Kabir's hadiths by Al-Hafiz Ahmad bin Ali bin Hajar Al-Asqalani (d. 852 AH), Cordoba Foundation, 1st edition, 1416 AH - 1995 AD.

Economic development and sustainable development by Dr. Ahmed Jaber Badran, Center for Jurisprudential and Economic Studies, Cairo, 1st edition, 1435 AH - 2014 AD.

Sustainable development in the Sunnah of the Prophet - a fundamental study - by Al-Kharman, pp. 24-25, The role of competency assumptions in achieving sustainable development (an Islamic vision) by Dr. Yahya Ahmed Al-Marhabi, Yemen, 1st edition, 1442 AH - 2020 AD.

Sustainable development, the concept, elements, and dimensions, by Dr. Abdullah Hassoun Muhammad, Dr. Mahdi Saleh Dawai, and teacher Israa Abdel Rahman Khudair, Diyala University Journal, No. 67, 2015.

Sustainable development in the Prophetic Sunnah - a fundamental study - by researcher Bakr Abdullah Al-Kharman, unpublished master's thesis submitted to the College of Sharia, Ahl al-Bayt University, Amman, academic year 2017-2018.

Sustainable development through the Qur'an and Sunnah and the principles of its application in the Islamic economy, by Dr. Suhail Zaghdoud and Dr. Saed Hammash, National Journal of Sustainable Urban Planning, Algeria, issue/6, issue/1, 2019.

Al-Jami' Al-Mukhtasar of the Sunnahs on the authority of the Messenger of God, may God bless him and grant him peace, and knowledge of what is correct and what is correct and what is to be done, by Imam Muhammad bin Isa bin Surah Al-Tirmidhi (d. 279 AH), with Sheikh Al-Albani's comments on him, Al-Ma'rif Library, Al-Riyadh, 1st edition, undated, famous for Sunan Al-Tirmidhi. .

Al-Jami' Al-Musnad Al-Sahih Al-Mukhtasar, Min The Affairs of the Messenger of God, His Sunnahs, and His Days, by Abu Abdullah Muhammad bin Ismail Al-Bukhari (d. 256 AH), famous for Sahih Al-Bukhari, Dar Ibn Katheer, Damascus, 1st edition, 1423 AH - 2002 AD.

Al-Arab International Newspaper, Tuesday issue, 10/24/2017.

The pillars of sustainable development in the Islamic economy by Dr. Al-Muizz Allah Saleh Ahmed Al-Ballaa, a research within the international forum on (the components of achieving sustainable development in the Islamic economy), which was held at the University of Guelma, Algeria for the period from 3-4/12/2012.

Sunan Ibn Majah by Imam Muhammad bin Yazid Al-Qazwini, known as Ibn Majah Al-Qazwini, taken care of by Mashhour bin Hassan Al-Salman, Al-Ma'rif Library, Riyadh, 1st edition, 1417 AH - 1997 AD.

Sunan Abi Dawud, by Imam Suleiman bin Al-Ash'ath Al-Sijistani (d. 275 AH), House of International Ideas, Dr. I, D.T.

The rules of objectives according to Imam Al-Shatibi, presentation, study and analysis by Dr. Abdul Rahman Ibrahim Al-Kilani, Dar Al-Fikr, Damascus, 1st edition, 1426 AH - 2005 AD.

Requirements for the transition from a linear economy to a circular economy for environmental protection, by researcher Fatima Al-Zahraa Qandouz and Ali Al-Zoubi, Journal of Commercial Sciences, Algeria, issue/17, issue/1, 2018.

Requirements for activating the circular economy in Algeria by researcher Muhammad Al-Masoudi, Journal of the Institute of Economic Sciences, Adrar University, Algeria, M/23, Issue/1, 2020.

Future Horizons Magazine, Emirates Center for Strategic Studies and Research, second year, July/August 2011.

Our Common Future, prepared by the World Commission on Environment and Development, translated by Muhammad Kamel Arif, reviewed by Dr. Ali Hussein Hajjaj, The World of Knowledge, National Council for Culture, Literature and Arts, Kuwait, 1st edition, 1989.

Musnad of Imam Ahmad bin Hanbal (d. 241 AH), House of International Ideas, Dr. T, 1419 AH - 1998 AD.

Al-Muwatta by Imam Malik bin Anas, corrected, graduated and commented by Muhammad Fouad Abdel Baqi, Revival of Arab Heritage, Beirut, Dr. 1406 AH-1985 AD.

The Theory of Objectives according to Imam Al-Shatibi, by Dr. Ahmed Al-Raysuni, Dar Al-Kalima, Cairo, 1st edition, 1431 AH - 2010 AD.

www.ao-academy.org/wesima_articles/library-20061208-803.html.